تمهيد

عقب طباعة هذا الكتاب منذ أقل من عام، شهد العالم ثورة تاريخية، ثورة غير متوقعة جاءت على يد الحركات الداعية إلى الديمقراطية في العالم العربي. كانت تلك الثورات مثل موجة تسونامي، انطلقت من اللامكان واكتسحت معظم أراضي العالم العربي لتُسقِط تباعًا الأنظمة العربية الديكتاتورية مثل نظام ابن علي في تونس وحسني مبارك في مصر، إلى جانب بعض المحاولات في ليبيا واليمن، ومطالبات بالإصلاح في المغرب، والجزائر، وسوريا، والأردن، والمملكة العربية السعودية، والكويت، والبحرين، وعمان.

لقد جاءت النهاية التي لم يتوقعها أحد لا في شعوب الحكومات العربية والإسلامية، ولا في الغرب. فقد أدت سيطرة الأنظمة الديكتاتورية وقمع الأجهزة الأمنية في معظم بلدان العالم العربي إلى إثارة التساؤلات في نفوس المواطنين عما إن كانوا سوف يشهدون تحولًا ديمقراطيًا في حياتهم، حتى أكد بعض الخبراء أن الثقافة العربية والإسلامية لا تتوافق مع الديمقراطية. لذلك، مع ازدياد الاحتقان، توقع البعض حدوث ثورات سلمية تقوم بها بعض الحركات المطالبة بالديمقراطية للإطاحة بالحكومات في مصر وتونس.

وقد أثارت تلك الثورات السريعة والمفاجئة التي أسقطت نظام ابن علي في تونس ومن بعده مبارك في مصر باقي الدول العربية التي قيل فيها: إن العرب يرفضون الديمقراطية، وأن الإسلام لا يتوافق مع السيادة الشعبية، بل وأن القبضة الحديدية للأنظمة الأمنية لا يمكن أن تنكسر، وأن البديل الوحيد هو وصول الإسلاميين المتطرفين إلى الحكم. لذلك، كان شبح وصول أنظمة جديدة إلى الحكم يخيف الدول الغربية حيث يخشون العواقب غير المتوقعة والأنظمة الجديدة مستقلة الفكر. فكانت النتيجة أن ترددت الحكومات الغربية في التعليق على الأحداث، بل والتخلي عن النظامين المصري والتونسي من أجل دعم الحركات الديمقراطية. وعلى العكس، قام آخرون مثل الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي والإيطالي سيلفيو بيرلسكوني بدعم ابن علي والقذافي حتى النهاية.

لقد تسببت تهديدات الإرهاب العالمي في خلق مبرر لوجود أنظمة ديكتاتورية في الدول الإسلامية يدعمها العالم الغربي من أجل الحد من الديمقراطية، وحكم القانون، وحقوق الإنسان، والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. وقد حذر الديكتاتوريون من أن فتح الطريق أمام الديمقراطية سوف يهدد بوصول الإسلاميين إلى مراكز القوة؛ مما يهدد الاستقرار والأمن، ومن ثم المصالح الغربية. ومن أجل الحفاظ على المصالح القومية (الحصول على النفط، وأمن اسرائيل والأماكن المهمة والإستراتيجية)، زادت الحكومات الغربية من المشكلة بدعم الحلفاء الديكتاتوريين الأصدقاء.

وقد اتخذت بعض الحكومات المثل القائل:"الشيطان الذي تعرفه أفضل من الشيطان الذي لا تعرفه"، وتجاهلت الدليل الذي تناولناه في هذا الكتاب سلفًا، بأن استطلاعات الرأي العالمية- مثل استطلاع جالوب- تقول بأن أغلبية المسلمين في العالم العربي يؤيدون الديمقراطية: مشاركة أوسع للسلطة، وحكومات مسئولة، وحريات، وحقوق إنسان وقطع دابر الفساد. هذا بالإضافة إلى أن الإسلاميين في مصر، والأردن، والكويت، والجزائر، والمغرب، وتركيا، وماليزيا، وإندونيسيا قد شاركوا على مر القرون في الانتخابات المدنية والحكومات المحلية (في البرلمان، والوزارة وكرؤساء مجالس وزارات).

كان الدافع وراء إثارة الحركات والمطالبات بالديمقراطية هو التاريخ الطويل

من المظالم الاقتصادية والسياسية: فقدان الديمقراطية، والقمع، والفجوة بين الأقلية من الأغنياء والأغلبية من الفقراء، وتفشي الفساد، وارتفاع أسعار الغذاء، ومعدلات البطالة المرتفعة، وقلة الفرص والإحساس بانعدام المستقبل أمام الشباب؛ فقد أرادوا استعادة كبريائهم وكرامتهم، والتحكم في حياتهم وحقهم في اختيار حكوماتهم ومصير حياتهم وأممهم من أجل مزيد من المسئولية والشفافية، وحكم القانون وحقوق الإنسان.

كشفت الثورات في تونس ومصر واليمن وليبيا إلي جانب الإصلاحات في العديد من الدول العربية- عن قاعدة حركية عريضة، لا يقودها فرد واحد أو جهة علمانية أو أيديولوجية دينية معينة. فالناس من مختلف التوجهات- الموظفون والعمال- قد اتحدوا بدافع واحد، وما بين شاب وشيخ، رجل وامرأة، مسلم ومسيحي، فقير وغني، إسلامي وعلماني- اتحد الجميع في تونس وميدان التحرير بمصر وفي العديد من الدول العربية. وبالرغم من التحذيرات شديدة اللهجة من جانب الزعماء ومخاوف الحكومات الغربية، لم تتخذ تلك الثورات شكلا إسلاميًا، بل كانت فقط بمثابة نداء بالإصلاح، لم تكن الشعارات والمطالبات من أجل قيام دولة إسلامية، بل من أجل القضاء على الاستبداد وخلق وحدة قومية. بالنسبة للمصريين، فقد تحدثوا عن مصر واحدة، وتغنوا بالسلام الجمهوري رافعين الأعلام المصرية، لا الشعارات الإسلامية.

كانت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، مثل الزعماء العرب، مصدومين من حركة التمرد العربي. لكن هل كانت الصدمة شديدة؟ ليس حقيقيًا؛ يشير استطلاع رأي جالوب العالمي إلى أن أكثر من ٣٥ دولة مسلمة تمثل أصوات ملايين المسلمين- قد أشارت أنه في مصر وأغلب الدول الإسلامية، تتوق الأغلبية إلي ديمقراطية أكبر، وإلى الحريات وحكم القانون. وقد عبرت تلك الدول قائلة: إن الولايات المتحدة والعديد من الدول الأوروبية مازالت تساند الأنظمة الاستبدادية التي تقوم على النظام الأمني. فبالرغم من ادعاءات أمريكا بدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان كما زعمت إدارة بوش، تبنت أمريكا ما أسمته بـ"ديمقراطية استثنائية" (بالرغم من الأحداث الأخيرة)، وهي ما وصفها البعض بسياسة "الكيل بمكيالين"؛ حيث تدعي أمريكا دعم الديمقراطية العالمية بينما تدعم في الوقت ذاته الأنظمة المستبدة في العالم الإسلامي.

وقد أدى نهج الكيل بمكيالين إلى خلق مشاعر عداء تجاه أمريكا وبعض الدول الأوروبية بسبب دعمهم للديكتاتوريين العرب، فكان ما حرك المصلحين المطالبين بالديمقراطية هو إدراكهم وقناعتهم بأن التمكين واستعادة الكرامة يمكن أن ينجح دون الحاجة لأية مساعدات خارجية.

علاقة أمريكا بالعالم الإسلامي:

بالرغم من رؤية الرئيس باراك أوباما في خطابه الافتتاحي، وكلماته في القاهرة وأنقرة التي ارتفعت بالطموحات في خلق عصر جديد للعلاقات العربية/ الإسلامية- الغربية، أدى السجل الحافل لإدارة أوباما إلى ضعف مصداقيتها رغم أنها تختلف قليلا عن سياسات بوش. لكن أصبحت هناك فجوة بين وعود أوباما وما تحقق منها، حتى اتهمه النقاد بعدم تنفيذ الوعود والسير على "نهج سابقيه".

تشير استطلاعات الرأي الكبيرة مثل استطلاع رأي جالوب الذي شمل ٤٤ دولة إسلامية، أن الأمل والحماسة تجاه إدارة أوباما قد تبددت ما أن اكتشف أنه لا فرق بين إدارتي بوش وأوباما. وقد سأل الكثيرون في العالمين العربي والإسلامي وحتى الأوروبي والأمريكي عما حدث لوعود أوباما فيما أسماه بالطريق الجديد، وأين ذهبت الادعاءات الأمريكية حول دعم الديمقراطية وحق تقرير المصير؟

فإدارة أوباما لم تغلق سجن جوانتانامو، ومازال المعتقلون يخضعون لمحاكمات عسكرية لا جنائية. فلم تكن إدارة بوش تتبنى ممارسات مسئولة أو قانونية، بل كانت تنتهك الحريات المدنية الإسلامية، فلاتزال آثار أقدام أمريكا محفورة على أرض أفغانستان بمزيد من القوات الأمريكية الموجودة، مما يعطي انطباعًا بأن الولايات المتحدة في ورطة بلا أية مؤشرات عن موعد وآلية الخروج منها، وقد فقد حامد قرضاي مصداقيته عندما جرت انتخابات الإعادة وسط اتهامات مستمرة بالفساد الحكومي.

يبدو أنه قد تلاشت تعهدات أوباما في فترته الرئاسية الأولى بسياسة أمريكية جديدة تحل مشكلة الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي. فإدارة أوباما وأعضاء الكونجرس يتحدثون عن الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي وكأنه قضية مستعصية قد تحل خلال الفترة الرئاسية القادمة لأوباما. ومن المفارقات أن الصحيفة الإسرائيلية الشهيرة هآرتس قد ذكرت أن تلك كانت نصيحة أعطتها الإدارة الإسرائيلية للبيت الأبيض.

عندما عادت أمريكا وتدخلت من أجل الضغط لإيجاد حل لمشكلة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، لم يبد أن وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون ولا وزارة الخارجية أو مجلس الأمن القومي على استعداد لطرح مبادرات جادة. فقد بدا البيت الأبيض وكأنه يتابع ولا يبادر، مما اضطر الحكومة الإسرائيلية إلى أن تدفن تقرير جولدستون للأمم المتحدة بشأن استغلال إسرائيل لمهندسين من الجيش الأمريكي لمساعدة مصر في بناء أنفاق تعزز من حصار غزة. وكان الموقف الأمريكي خلال الجدل بشأن أسطول غزة مؤيدًا لإسرائيل في تشويه الحقائق على الأرض والسيناريوهات المزيفة. بدت الإدارة الأمريكية تابعة للقيادة الإسرائيلية، ورغبات محمود عباس الذي يفتقد دعم وثقة الفلسطينيين بسبب تأييده لاتفاق بشأن الضفة الغربية وإسرائيل دون غزة وحماس. فعباس، مثله مثل أمريكا وأوروبا وإسرائيل، يتجاهل حقيقة أن حماس تقود حكومة منتخبة ديمقراطيًا مما يوجب أن تكون طرفًا في أية مفاوضات تعطي فرصة لحل الصراع. أما بالنسبة للحصار الإسرائيلي لغزة والذي تدعمه أوروبا وأمريكا، فقد قضى على الشعب والبنية التحتية، وخلق كارثة إنسانية وصحية ساهمت في صعود الجماعات السلفية المعارضة لإسرائيل وحماس وفتح.

فشلت الإدارة الأمريكية في الوقوف بحزم ضد الممارسات غير الشرعية من جانب حكومة نتنياهو في بناء المستوطنات. وهو ما عاد بالموقف الأمريكي إلى الوراء من حيث دعم الإدارات السابقة لموقف إسرائيل التي تضرب عرض الحائط بقرارت مجلس الأمن بشأن انسحابها من الأراضي المحتلة. ومن ثم، تمضي الإدارة الأمريكية في دعم إسرائيل ومساندتها للرئيس غير المنتخب محمود عباس، الذي انتهت فترته الرئاسية في عام ٢٠٠٩، ومازال يمارس سياساته في تهميش وتجاهل حركة حماس وغزة في المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية، بل ويستمر في الحصار المدمر لغزة.

لقد واجهت الإدارة الأمريكية عوائق كبيرة، يأتي على رأسها عدم وجود قيادة فلسطينية موحدة، مع وجود حكومة إسرائيلية متصلبة، وكونجرس أمريكي ولوبي صهيوني متميزين في دعم إسرائيل دائمًا. وقد أثبت أوباما أنه غير قادر، أو على الأقل لا يرغب في المخاطرة بعواقب سياسية إذا ما اتخذ خطوات جادة في هذا المناخ.

إطار جديد للعلاقات الأمريكية- العربية:

إن التحدي الذي يواجهه صناع القرار في أمريكا وأوروبا اليوم هو استبدال

النموذج الفاشل والحكمة التقليدية الخاطئة. يجب أن يترك صناع السياسة الآليات القديمة التي فرطت في الحفاظ على المصالح القومية وأمان واستقرار الأنظمة بحجة الخوف من المجهول وعواقب لا يمكن السيطرة عليها، وأن تتجه لدعم المبادئ الغربية في حق تقرير المصير والديمقراطية وحقوق الإنسان. وكما تشير استطلاعات رأي جالوب، وبي إي دابليو، وزوجبي وغيرهم، أن تلك السياسة- بالرغم من كونها جذابة لحلفاء الأنظمة الاستبدادية والنخبة الراسخة- قد عززت المشاعر المناهضة لأمريكا والمخاوف من التدخل الغربي، والغزو والاحتلال. لذا، يجب إيجاد سيناريو جديد يختلف عن الحرب الباردة التي بدأت في أعقاب انهيار إمبراطورية الاتحاد الأوروبي، وسياسات الكيل بمكيالين "والديمقراطية الاستثنائية" في العالم العربي والإسلامي. يجب إدراك المبادئ الجديدة لحقوق الآخر المماثلة. وقد فصل باراك أوباما تلك الحقوق العالمية في كلمته بالقاهرة عندما قال: "الإيمان بأن كافة الشعوب تتوق لأشياء محددة، مثل: الحق في التعبير عن رأيك تجاه من يحكمك، والثقة في حكم القانون، والمساواة والعدل، وفي وجود حكومة شَفَافِيَّةٍ لا تسرق الشعب، والحرية في أن تعيش ما تختاره. تلك ليست أفكارًا أمريكية، ولكنها حقوق إنسان، لذلك سوف ندعمها في كل مكان".

إن النجاح في تطبيق الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لسيناريو وإطار عمل جديد (كما في حالات انطلاق ديمقراطيات عربية) يتطلب عقلية جديدة من قبل صناع القرار والحكومات التي سوف تتبنى تطوير وتطبيق السياسات الجديدة. يجب التخلي عن الماضي بعقوده الطويلة وحكمه التقليدي الذي شكل منظور رؤيتهم للعلاقات الدولية والأمن القومي والعالمي. يضاف إلى ذلك، حاجة الحكومات إلى الاستعانة بالمستشارين والمسئولين ذوي الرؤية البديلة، وإدراك الحاجة إلى تغيير العديد من صناع القرار والمستشارين السابقين.

يعني الإطار الجديد: المخاطرة بمستقبل لا يمكن التنبوء به من خلال العمل مع حكومات ذات فكر مستقل، لها رؤية خاصة للمصالح القومية. وعلى عكس ما كان يحدث في الماضي، يجب أن تضع الولايات المتحدة وأمريكا تأكيدات أولية على الاستثمار في التعليم والاقتصاد والتكنولوجيا، لا في التعزيزات العسكرية، وبالعمل سواء بسواء مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. يجب أن تكون الجهود بوعي ذاتي ومتعددة الأطراف حتى تقضي على ما وصفه الرئيس أوباما بالأحادية الأمريكية. هذا يعني أيضًا الشراكة الأمريكية في تطوير الاقتصاد مع الشركات ورجال الأعمال المحليين الذين يرغب العديد منهم في الاستثمار بشكل أكبر في الاقتصاد القومي ودول النفط العربية والشركات، على الاستثمار في المبادرات الأمريكية التي تخاطر برءوس الأموال.

ماذا عن دور الإسلاميين؟

كما رأينا على مدار عقود، فشلت الأنظمة والحركات العلمانية، بل والحكومات الغربية، في التفريق بين الحركات الإسلامية السلمية التي تسعى إلى إصلاح المجتمع، وبين المتطرفين الذين يلجئون إلى العنف والإرهاب. فقد أصر ابن علي ومبارك والقذافي، بل وحلفاؤهم في الغرب، عند التصدي للثورات المتزامنة التي قامت، على أن التغيير يعني الفوضى وعدم الاستقرار وسيطرة الإسلاميين المتطرفين على الحكم. لكن حان الوقت الآن إلى أن ننظر لما هو أبعد من الترويج لمخاوف لا أساس لها، وأن نفرق بين الجماعات الإرهابية مثل القاعدة، والجماعات غير المتطرفة التي تسعى للعمل من خلال نظام سياسي، فمنذ نهايات القرن العشرين- وأنا هنا لا أدافع عن التطرف الديني- قدم الإخوان

المسلمون في مصر والأردن وغيرهم مرشحين إسلاميين للانتخابات البرلمانية، كما قامت الأحزاب السياسية في الجزائر، وتونس، والمغرب، ومصر، ولبنان، وتركيا، والأردن، والكويت، والبحرين، وباكستان، وماليزيا، وإندونيسيا بالعمل في التيار المجتمعي، مختارين البطاقات لا الطلقات.

في مصر على سبيل المثال، أثبتت جماعة (الإخوان المسلمون)- على الرغم من كونها جماعة محظورة- على مدى عقود أنها من أكبر الجماعات المعارضة، لكنها لا تتبنى العنف، بل تسعى للعمل السياسي والاجتماعي من خلال تيار المجتمع المصري. وعلى العكس من بعض المنظمات المصرية المتطرفة، أبلى (الإخوان المسلمون) بلاءً حسنًا في الانتخابات، قائمين بتحالفات مع الأحزاب العلمانية، بالرغم من التحرش الحكومي بأشكاله المختلفة ما بين حبس واعتقال المرشحين دون اتهام أو إدانة- لم تتحول الجماعة إلى ممارسة العنف. ومن بين العديد من التيارات التي تنتقد (وتعادي) جماعة (الإخوان المسلمون)، كانت منظمة القاعدة التي كونها أيمن الظواهري.

على الصعيد الآخر، انتهجت حكومة مبارك (مثل الحكومة التونسية) سياسة وسجلا طويلا من القمع وتزوير الانتخابات، واستخدمت الحكومة الحمقى العنف لتخويف ومضايقة كل الحركات العلمانية والإسلامية المعارضة. فقد سيطرت على تكوين وتنظيم المؤسسات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والإعلام، واستخدمت المحاكمات العسكرية للتحايل على محاكم مصر المستقلة.

في ظل مناخ سياسي جديد وحر، سيظل للإسلاميين دور مؤثر دون شك، بل وسيصبحون رمزًا واحدًا ضمن أحزاب وجماعات متعددة. كما سوف يظلون موهوبين ومنظمين بل ومؤثرين، بالرغم من كونهم أقلية من السكان. فهناك جماعة الإخوان المسلمون في مصر وجماعة النهضة في تونس وجماعات إسلامية أخرى قد خاضت الانتخابات السابقة في ظل غياب الاختيارات السياسية مما جعلها بمثابة لعبة. فقد حصلوا على أصوات مؤيديهم وأعضاء جماعاتهم، وعلى أصوات من أرادوا أن يبدوا معارضتهم أيضًا للحكومة. ففي مناخ انتخابات حرة وعادلة تخوضها أحزاب سياسية متعددة، بها أناس من توجهات سياسية ودينية مختلفة- سيكون لتلك الجماعات دور مهم، ولكن ليس بالضرورة مسيطر. وقد عكست الحركات المعارضة قاعدة عريضة لفئات ذات توجهات مختلفة سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا ودينيًا (من علمانيين ويساريين وإسلاميين وغيرهم)، تقوم وحدتها على تطلعات سياسية واقتصادية لا دينية.

لم يشعل الإسلاميون حركات التظاهر في مصر أو تونس أو ليبيا أو اليمن، ولم يقودوها. فهم مثل بقية المواطنين، لهم الحق في تكوين حزب سياسي قانوني، ومن ثم خوض الانتخابات وتمثيل الحكومة. وقد أعلنت جماعة الإخوان المسلمون عن عدم نيتها تقديم مرشح للانتخابات الرئاسية القادمة، وأنها لا تسعى حتى للوصول إلى مجلس الوزراء. لكن التحدي الآن في العديد من الدول هو أن تقوم الأحزاب السياسية التي عانت من المنع والقمع والتهميش ببناء تحالفات حزبية قوية. فإذا كان نظام التعددية الحزبية سوف يؤدي إلى انتشار مبالغ فيه للأحزاب- إذًا فوجود حزب واحد قوي ومنظم سوف يكون أكثر فائدة من منافسة ٣٠ أو ٤٠ حزبًا.

ماذا عن فلسطين؟

إن بناء نظام جديد للعالم العربي سوف يتضمن تناول أكبر قضية معقدة أثرت على العلاقات العربية- الأمريكية الأوروبية، وهي إيجاد حل للصراع الفلسطيني

الإسرائيلي وقيام دولة فلسطينية. وبشكل مبسط، يستطيع الاتحاد الأوروبي القيام بذلك أفضل من أمريكا. وبينما كان اختلاف الدول عقبة في اتحادها، كان أيضًا سببًا في قيام دول مثل النرويج وسويسرا وغيرها بتبني علاقات سياسية مستقلة وشاملة في تقديم العون الأجنبي والمساندة للضفة الغربية وقطاع غزة، وفي الحوار مع الفصائل الإسلامية. وقد أظهرت أوروبا دلائل على الاستمرار في حوار جاد حول تلك السياسات. وعلى العكس من ذلك، وبرغم اختلافات بين الرؤساء الأمريكيين، إلا أنهم أجمعوا على التعامل مع قوى محلية قوية ولوبي إسرائيلي وكونجرس أمريكي- كانت النتيجة، برغم اختلاف الآراء الشخصية للرؤساء الأمريكيين، أن كونت السياسات الأمريكية سجلا حافلا بالانحياز لإسرائيل. وكما ذكرنا آنفا، فإن الرئيس أوباما غير قادر، أو لا يرغب في اتخاذ قرارات سياسية مهمة لإنجاح عملية السلام. وقد زادت حقائق السياسات الأمريكية من المشكلة اليوم، وعززت الموقف الإسرائيلي في السياسة الأمريكية. وجاءت انتخابات الكونجرس الأمريكي عام ٢٠١٠ بسيطرة الحزب الجمهوري على مجلس الشيوخ، ونمو ظاهرة الإسلاموفوبيا (معاداة الإسلام)، ومن ثم تأثيرها على السياسات القومية والضغط على موقف الرئيس باراك أوباما. فهو على أعتاب انتخابات فترته الرئاسية الثانية خلال عامين، ومازال يجادل في خطابه حول مخاوف الناخبين الأمريكيين، وتأثير انهيار الاقتصاد العالمي (نسب البطالة المرتفعة، والفقر المتزايد، ومشاكل الإسكان وازدياد تكلفة العلاج).

ومن المعروف أن للمجتمع الصهيوني الأمريكي تأثيرًا كبيرًا على السياسات القومية. وبرغم الاختلاف، فإن اللوبي الصهيوني، الذي يشمل منظمات مثل: AIPAC والمسيحية الصهيونية المتشددة، سوف يقف عائقًا في انتخابات أوباما. فبينما تمثل المبادئ الأمريكية والواقعية السياسية قاعدة لإدارة أوباما في بناء شراكات وسياسات جديدة من العلاقات العربية- الأمريكية، فإن الواقعية السياسية نفسها سوف تقوض التغير في السياسات الأمريكية تجاه إسرائيل، ومواصلة عملية السلام الناجحة حتى الانتخابات الرئاسية الأمريكية القادمة.

ولمصر وتونس وباقي حركات الإصلاح كل الحق في الاحتفال بإنجازاتهم وشعورهم بالتمكين. وهذا النجاح ليس النهاية، بل هو فقط البداية؛ فإنشاء الديمقراطية يتطلب سلوك طريق طويل، سوف يحتاج إلى تأكيد قوي ودائم على الوحدة القومية في السياسة والدين والمجتمع والتعددية الثقافية لبناء أحزاب ديموقراطية متعددة.

أما عن المرحلة السياسية القادمة في تكوين الحكومة، فإن المصلحين سوف يواجهون تحديًا كبيرًا في تكوين حكومة ائتلافية وطنية تعبر عن الحرية السياسية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان، بتعزيز تطور المؤسسات المدنية وقيم الديمقراطية. هذا الاختبار سوف يظهر مدى تَقبُّل السياسات وممارسات الحريات الديمقراطية، واختلاف الآراء، والأحزاب السياسية المتعددة، ومنظمات المجتمع المدني وتَقبُّل مبدأ "المعارضة المخلصة" بدلًا من الأصوات البديلة وتهديد النظام السياسي. لكن بناء شراكات دولية جديدة وبناء ثقة بالنظام الديمقراطي لن يكون أمرًا سهلا؛ فالعقليات القديمة والسيناريوهات والمظالم لن تموت بسهولة، بل وتتطلب التعددية الجديدة إعادة تفسير وإصلاح وتنظيم الممارسات والقيم والعلاقات السياسية والدينية، والمساواة بين الجنسين. هذا كله بالإضافة إلى خلق موقع متميز في الحكومة والمحيط العام لجيل جديد من الشباب والرجال والنساء الذين كانوا بمثابة الوقود الذي أشعل محركات الإصلاح.

كان للولايات المتحدة وأوروبا كافة الأسباب لعمل نموذج أو إطار جديد يستجيب لإرادة الشعوب وعملية التحول السياسي في العالم العربي؛ فنحن نعيش في عالم متغير متعدد الأقطاب، يتطلب التعايش على أساس الاحترام المتبادل

والتعاون. ولذلك، التحدي الآن بالنسبة لصناع القرار الأوروبيين والأمريكيين سوف ينتقل لما هو أبعد من الخوف من المجهول أو من نتيجة لا يمكن السيطرة على عواقبها. فبالرغم من الفروق الحتمية، يجب أن تبني العلاقات على فهم واحترام متبادل، ومعرفة وتَقَبُّل فكرة أن كافة البلدان لها حق التصرف فيما يناسب المصلحة القومية، وأن مصلحتها القومية يجب أن تُرْسَى على أرض مشتركة للمصلحة السياسية والاقتصادية والعسكرية. وسوف يحتاج صناع القرار ليس إلى إدراك المشاعر الحكومية وحدها، بل طموحات وتطلعات شعوبهم والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

هذه في الواقع مرحلة تاريخية في التاريخ العربي المعاصر، سوف تستمر رياح التغيير في الهبوب، ليس فقط لأن المصلحين سوف يستمرون في الصراع لإعادة تنظيم العلاقة بين الحكومات وشعوبها، بل لأن هذه هي فقط بداية تحول سياسي واجتماعي صعب، وفرصة لشعوب المنطقة، لا للأنظمة، في تحديد طبيعة الحكم الرشيد ومستقبلهم. فبينما تلك الشعوب وحدها هي التي تملك مصيرها، تستطيع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والعالم الديمقراطي تحقيق مصالحه بدعم هذا التحول، وبناء شراكات جديدة على أساس قاعدة إعادة الصياغة، وتطبيق السياسات الأجنبية المتأصلة في قيمهم ومبادئهم الديمقراطية.

***

مقدمة

تأثرت حياة ومستقبل الكثيرين بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية على برجي مركز التجارة العالمي ومبنى البنتاجون. وفي غضون ساعات، حول مجموعة من الإرهابيين القرن الواحد والعشرين إلى عالم تسيطر عليه حرب تقودها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإرهاب العالمي، والصورة القوية للإسلام والمسلمين، كدين وشعب يجب الخوف منه ومحاربته. وقد أدى هذا إلى ما يعرف بصراع الحضارات، حتى تساءل البعض "ما الذي حدث؟" و"لماذا يكرهوننا؟".

إن حرب أمريكا الباهظة ضد الإرهاب وأعمال العنف المستمرة من ناحية، والعمليات الإرهابية التي يقوم بها المتطرفون الإسلاميون ومشاعر الكراهية تجاه الولايات المتحدة في العالم الإسلامي (وكثير من دول العالم غير الإسلامية) من ناحية أخرى، إلى جانب انتشار الإسلاموفوبيا، كل تلك الأشياء قد أثارت العديد من الأسئلة حول مستقبل الإسلام والمسلمين. فقد رأى الكثيرون أن الحرب ضد الإرهاب العالمي ما هي إلا حرب ضد الإسلام والمسلمين. ولهذا ينظر إلى أمريكا على أنها تقوم بمحاولات استعمارية جديدة لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط في ضوء المصالح السياسية والاقتصادية الأمريكية. ويأتي هذا في صور الاعتقال دون محاكمة، وسوء معاملة المسجونين المسلمين، وتدنيس القرآن، وتشويه سمعة المسلمين، إلى جانب تعذيب المعتقلين في سجني جوانتانامو وأبو غريب، وتآكل الحريات المدنية للمسلمين من خلال استخدام الدلائل السرية وبنود قانون الوطنية الذي وضعته إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش لتفعيل الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ويسعى كتاب The Future of Islam أو مستقبل الإسلام إلى فهم الصراع من أجل الإصلاح الإسلامي، أحيانًا من أجل إعادة اكتشاف روح الإسلام والتعددية السياسية والدينية والثقافية للمسلمين، في مواجهة التحديات في الدول الإسلامية والغرب من أجل توضيح الجدل القائم حول الإصلاح الإسلامي لمواجهة التطرف الديني والإرهاب، والنظر في مستقبل العلاقات الإسلامية الغربية.

ويعد هذا الكتاب ثمرة أعمالي التي تتناول سياسات الإسلام والمسلمين؛ فقد وضعت فيه خلاصة أعمالي وخبراتي لعقود بدأت منذ أن كان الإسلام خفيًا عن خريطتنا الديموغرافية والمعرفية في الغرب واليوم، فإنه يصعب على كثير منا أن يقدر أنه منذ بضعة عقود، لم يكن يتوقع أحد ظهور مثل هذا الكتاب. فلم يكن الإسلام أو السياسات الإسلامية واضحة أو متصلة بالشئون الغربية. وتلك الضحالة في المعرفة والاهتمام، سواء من جانب الحكومة أو الجهات الثقافية أو الإعلام- تنعكس في عدم النشر عن كل ما له علاقة بالإسلام في رؤية خاصة بجهات النشر والجهات المكتبية فيما قبل السبعينيات، ويعكس نشاط التغير الذي حدث خلال العقود القليلة الماضية فيما يخص سياسات الإسلام والمسلمين، والتي انتقلت من الصفوف الخلفية إلى بؤرة الاهتمام، وشهدت انفجارًا في المصالح وتغطيتها.

واليوم، أصبح الإسلام أسرع الأديان انتشارًا في أفريقيا وآسيا وأوروبا بل وأمريكا. فهناك أكثر من ١،٥ مليار مسلم يعيشون في سبع وخمسين دولة ذات أغلبية مسلمة، كما يكونون أقليات واضحة في أوروبا (حيث يمثل حوالي عشرين مليون مسلم من الإسلام ثاني أكبر الأديان)، وكذلك في أمريكا (حيث يبلغ عدد المسلمين من ٦ إلى ٨ ملايين مسلم مكونين ثالث أكبر وأسرع الأديان انتشارًا هناك). فالدين الإسلامي أكثر انتشارًا وتفاعلا مع الأديان والمجتمعات الأخرى حول العالم الآن من أي وقت مضى. ويغطي الإسلام أكبر العواصم والمدن ابتداءًا من القاهرة إلى جاكرتا في العالم الإسلامي، ومن نيويورك وديترويت ولوس

أنجلوس إلى باريس ولندن وبرلين في الغرب. فبالنسبة للأمريكان والأوروبيين، فإن فهم الإسلام والمسلمين هو أمر محلي (أن تتعرف على جيرانك من المواطنين الآخرين) والأولوية للسياسة الخارجية.

ومن المهم أن نتذكر أن قضية الإسلام والمسلمين هي قضية سياسية ودينية في نفس الوقت. فالإسلام اليوم ليس فقط عقيدة وتقوى شخصية، بل هو معنى ودليل لحياتنا الآن والحياة القادمة، وهو أيضًا بمثابة أيديولوجية ونظرة عالمية تتحدث عن السياسات والمجتمعات الإسلامية. وتتجه الحكومات الإسلامية، وحركات المعارضة، والقادة الدينيين وسواد الناس إلى استخدام الدين في إضفاء الشرعية على معتقداتهم وسياساتهم وحركاتهم. وهذا هو ما يفعله قادة المملكة العربية السعودية والسودان وإيران وآخرون من الركون إلى الإسلام من أجل الشرعية، كما تقوم بهذا النهج بعض الحركات السياسية والاجتماعية والمتطرفة. ولذلك تنقسم المجتمعات الإسلامية الآن إلى قطاعات علمانية ودينية.

ونظرًا لتأثير الإسلام على الشئون الأجنبية والعلاقات الدولية، فقد كان- وسيظل الإسلام- محور اهتمام صناع السياسة والمحللين السياسيين. وبينما تظل الأنشطة السياسية والاجتماعية الإسلامية محل إثارة وجدل، فإنها تظل مفعمة بالتفسيرات التنافسية والجدلية والتي تنقسم إلى معسكرين: إما اتحادي وإما توفيقي. ويؤمن أصحاب الفريق الأول أن كافة الناشطين الإسلاميين يشكلون تهديدًا، بينما يفرق المعسكر الآخر- والذي أنتمي إليه فكريًا- بين الناشطين المعتدلين (غير المتشددين) والذين يشكلون الأغلبية في المجتمع، وبين القلة الخطرة من المتطرفين والإرهابيين [1].

ويتناول كتاب The Future of Islam مستقبلنا جميعًا. فالإسلام والمسلمون هما جزء لا يتجزأ من التاريخ العالمي، بل من المجتمعات الأمريكية والأوروبية. وفي عالم، حيث نخضع دائمًا لفكرة "نحن" و"هم"، يجب ألّا ننكر اختلافاتنا، بل نسمو فوقها ونؤكد على إنسانيتنا المشتركة لنكتشف "أننا" سواء، شئنا أم أبينا، نتواصل ونتداخل بعضنا مع بعض في بناء مجتمعاتنا وعالمنا ككل.

ولكن أهم درس تعلمته خلال سنوات دراستي للإسلام والمجتمعات الإسلامية- أنه إذا أردت أن تعرف بماذا يؤمن الناس، وأن تتعرف حقيقة حياتهم اليومية، فيجب عليك أن تنظر وتستخدم المصطلح الأكاديمي (text and context) أو النص والسياق؛ ففهم عقائد الآخرين لا يتطلب فقط معرفة مصادر النصوص الدينية المقدسة (الكتب المقدسة، العقائد، المبادئ والتعاليم)، لكنه يتطلب أيضًا معرفة ما يؤمن به الناس فعليًا بل ويفعلونه؛ فمعرفة أصول الدين لا يمكن أن تستثني إدراك تنوع أشكاله وهيئاته. فعلى سبيل المثال؛ كي تفهم التوراة (العهد القديم) والإنجيل (العهد الجديد)- يجب أن تشاهد ما يؤمن به ويمارسه اليهود والمسيحيون من خلال السياق التاريخي والثقافي والاجتماعي. فاليهودية هي التوراة والتلمود معًا. وقد تتشابه اليهودية في إثيوبيا وإسرائيل ونيويورك، إلا أن الهيئة الثقافية تختلف كثيرًا. وفي المسيحية، بالرغم من الاعتراف بالمسيح في مختلف المذاهب، إلا أن لكل من مسيحيي الغرب والشرق نظريات وممارسات مشروطة بخبرات تاريخية وثقافية. لهذا، فبالرغم من أن هناك الكثيرين الذين يرون الإسلام في صورة المملكة العربية السعودية وإيران، تتنوع ممارسات وشعائر المسلمين بشكل كبير من أفريقيا وآسيا إلى أمريكا وأوروبا.

ونحن نخضع للإغراءات المشتركة، مقارنين "رموزنا" بحقائق "الآخرين". فعندما نناقش عقيدتهم، يعرض المؤمنون بها رموزها، ويفرقون بينها وبين عقيدة

الآخرين من خلال تأكيد الحقائق والمعتقدات والممارسات السلبية لمجموعة ما، حتى وإن كانت لا تمثل أغلبية. ولقد أصبحنا أكثر احترامًا للآخر في الثقافة اليهودية- المسيحية، أو أننا على الأقل نشعر بالحاجة إلى أن نتصرف بأسلوب سياسي أصح بشكل عام. وقد بدأنا ندرك أن المسلمين مثلهم مثل أبناء إبراهيم والهندوس والبوذيين والسيخ- يستحقون الاحترام نفسه. ولو كان المسئول عن أحداث تفجير مركز التجارة العالمي هم مجموعة من المسيحيين أو اليهود، لكان هناك القليلون الذين أرجعوه لمعتقدات الدين اليهودي أو المسيحي نفسه. فاغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين على يد أحد اليهود الأصوليين- لم ينسب إلى جوهر معتقدات وممارسات اليهودية، كما لم ترجع فضيحة الاعتداء الجنسي التي قام بها بعض رجال الدين المسيحي إلى ممارسات الكاثوليكية. فأشنع الجرائم التي قام بها متطرفون مسيحيون ويهود لم ينظر لها كممارسات مجموعات متشددة ومتطرفة، بل يشار إلى الأفراد الذين يقومون بهذه الجرائم على أنهم متعصبون ومتطرفون أو مختلون عقليًا، لا على أنهم متعصبون مسيحيون ويهود. وعلى العكس، ينظر إلى أقوال وممارسات المتطرفين والإرهابيين الإسلاميين على أنها جزء لا يتجزأ من الإسلام. وأنا لا أنكر أن المسلمين يقومون بأعمال إرهابية وعنيفة شائنة، لكن السؤال هو كيف يقوم الأغلبية من المسلمين بتوصيف ذلك من وجهة نظرهم الإيمانية.

لقد كان هدفي من كتابة هذا الكتاب The Future of Islam هو الحاجة إلى- كما يرى الرئيس باراك أوباما وآخرون- إعادة بناء العلاقات مع العالم الإسلامي والتفريق بين الأغلبية المسلمة وممارسات أقلية إرهابية. فأنا أريد أن أحكي لكم قصة كيف وصلنا إلى ما نحن عليه الآن، ويجب علينا أن نفهمه ونفعله كي نخلق ما يسميه الرئيس أوباما بـــ" الطريق الجديدة إلى الأمام".

من هذا المنطلق، فإني أقوم بتوجيه مجموعة من الأسئلة والقضايا في سلسلة متتالية من الفصول التي بالرغم من أنها تبدو متصلة، إلا أنها يمكن أن تقف منفردة. ومن بين كثير من الأسئلة التي أثيرها: هل مستقبل الإسلام مستقبل إصلاحي أم ثوري؟ هل يتكامل الإسلام والحداثة؟ ما هو مدى انتشار وتمثيل الحركات الإسلامية المتعصبة؟ هل تمثل تهديدًا للمجتمعات الإسلامية والغربية؟ هل يتكامل الإسلام مع مفهوم الديمقراطية وحكم القانون، والمساواة بين الجنسين والحقوق الإنسانية؟ وهل يستطيع سكان مجتمعات الأقليات المسلمة في أمريكا وأوروبا أن يكونوا مواطنين أوفياء؟

يقدم الفصل الأول، والذي يأتي تحت عنوان "الأوجه المتعددة للإسلام والمسلمين"، مقدمة مختصرة عن الإسلام والمسلمين، عن الإسلام في الغرب وعن الإسلام والغرب. ومن أجل فهم مستقبل الإسلام، يجب إدراك تعدديته الدينية والثقافية والسياسية. من هم المسلمون وأين؟ بماذا يؤمن المسلمون ولماذا؟ ما هو الفرق بين السنة والشيعة من المسلمين؟ وهل يمثل هذا الاختلاف أهمية؟

مع الأسف، أدى الإرهاب العالمي إلى شعور بالخوف وعدم الثقة تجاه الإسلام والمسلمين. لذلك، فإنه من المهم أن نثير تساؤلات مثل: لماذا لم يدافع المسلمون عن موقفهم؟ هل هناك مخاوف من أن يكتسح الإسلام أوروبا ويحولها إلى ما يسمى بـــ"يورابيا"؟ ومن أجل الإجابة عن تلك المخاوف، يجب إلقاء نظرة ثاقبة على المسلمين في الغرب. ما هي التحديات والخبرات التي يواجهها المسلمون الأمريكيون والأوروبيون؟ هل تأقلموا؟ وإذا كانت الإجابة: لا، فلماذا؟ أما إذا كانت الإجابة: نعم، فكيف فعلوها؟ وبالنظر إلى الهجمات في الولايات المتحدة وإنجلترا وإسبانيا وأسكوتلندا، فما هي طبيعة وأبعاد تلك التهديدات للإرهاب الإسلامي؟

هناك اعتقاد سائد في السنوات الأخيرة بأن الإسلام والغرب قد انخرطا في صراعات على مدار قرون طويلة بسبب الانقسام في مبادئنا وقيمنا، وهذا هو مصدر الإرهاب والعداء لأمريكا. إذًا، فماذا يريد المسلمون؟ وما هي مخاوفهم وآمالهم؟ لعل هناك مشكلة عند العامة صناع السياسة وفي فهم تنوع العالم الإسلامي والمسلمين واصطدامهم بآراء الخبراء المعارضين وتهديدات المتطرفين والأقلية الإرهابية. فالحلقة المفقودة هي أصوات الأغلبية المسلمة. واليوم، لدينا اتصال مباشر بوجهات النظر المسلمة في المواضيع المهمة والمختلفة. وفي كثير من الأحيان، سوف ننظر لبيانات الاستطلاعات الكبيرة، وبالأخص استطلاعات منظمة جالوب التي تعد الأكبر والأعقد على مستوى العالم وفي الدول الإسلامية والمجتمعات العالمية.

في الفترة ما بين ١٩٧٩- ١٩٨٠، نظر العالم باستغراب لآية الله، الذي عاش في المنفى بإحدى ضواحي باريس، وقاد ثورة أطاحت بأحد أقوى الحكام في الشرق الأوسط. وينظر بعض المحللين إلى الثورة الإسلامية الإيرانية كأول علامة على عودة الإسلام الذي بدأ منذ عقد مبكر. هذا البعث الديني قد وصل إلى السياسة والمجتمع الإسلامي، بل إن بعض البلدان الإسلامية المتحضرة قد تحدت العديد من معتقدات وتوقعات الخبراء حول الحداثة والتطور والتي نُظر إليها على اعتبار أنها تهديد للحلفاء والمصالح الغربية.

ويقدم الفصل الثاني، الذي جاء تحت عنوان "الدين في السياسة"، الخلفية والسياق لفهم الإسلام السياسي، ودور الدين في السياسة والمجتمع، وتأثيره على المجتمعات الإسلامية والغرب، والأحداث الكبيرة التي شكلت السياسات الإسلامية وإدراكنا للإسلام والعالم الإسلامي ولماذا وكيف بدأ الإسلام في السياسات الإسلامية؟ وهل الحركات الاجتماعية والسياسية الإسلامية تمثل تهديدًا الآن وفي المستقبل؟

وما هي جذور وأسباب الإرهاب العالمي، وما هو الدور الذي يلعبه الدين؟ ولماذا وكيف وصلت المعارضة القومية والحركات المتطرفة للجهاد العالمي؟ ومن كانوا نظراءها وقادتها؟ وأية أحداث وممارسات أثرت في أسامة بن لادن، وتكوين القاعدة، ودورها في نشر الإرهاب العالمي؟ لذا، سوف نناقش دلالات وتأثير الإسلام الوهابي/ السلفي، ودور الحكومات المسلمة الاستبدادية، وتأثير الطائفية: السنة والشيعة، وتأثير السياسة الأمريكية الأجنبية.

تعد قضية الإصلاح الإسلامي ركيزة أساسية في مستقبل الإسلام والمسلمين والإرهاب العالمي. لذلك، يناقش الفصل الثالث، وهو بعنوان "الإسلام يحتاج إلى مصلحين" أسئلة وقضايا حيوية حول الإصلاح الإسلامي. لكن، من هم المصلحون والمفكرون والدعاة الكبار في الإسلام؟ وما هي القضايا التي يعتبرونها حيوية بالنسبة للدين الإسلامي والعلاقة بين المسلمين والغرب في القرن الحادي والعشرين؟

ومنذ نهايات القرن التاسع عشر، تناول المصلحون الإسلاميون قضايا علاقة الإسلام بالحقائق المتغيرة في الحياة الحديثة. وسوف يلقي هذا الفصل الضوء على جذور الإصلاح، ومدى تأثيره اليوم من مصر لإندونيسيا في ظل طابور طويل من الزعماء والمفكرين المسلمين رجالًا ونساء، سواء من الأصوليين أو المحْدَثين، يتناقشون ويتجادلون في عملية حيوية للتفسير والإصلاح. وكما ستوضح مناقشتنا، فإن هناك حوارًا حيويًا حول قضايا متعددة كأبعاد وحدود الإصلاح، ودور التراث أو العرف وعلاقته بالتغيير، بالإضافة إلى تمكين المرأة، والأشكال الشرعية وغير الشرعية للمقاومة والعنف والعمليات الانتحارية والاستشهاد، ومخاطر الأصولية وقضية تكامل الإسلام مع الديمقراطية والتعددية الدينية، ودور المسلمين في

الغرب.

ويتبنى المصلحون وجهات نظر مختلفة، وهي أن الإسلام هو دين للعصور الوسطى، دين جامد غير قادر على التغيير، وأنه دين عنف يحتقر المرأة، كما أنه لا يتكامل مع الديمقراطية؛ حيث لا يتحدث المسلمون عن التطرف والإرهاب؛ لأنهم يرفضون التعددية الدينية، وحوار الأديان، إذن فهم لا يمكن أن يكونوا مواطنين أوفياء في دول غير إسلامية.

ظهر جيل جديد من الدعاة الإسلاميين الذين يحركون الشباب والنساء والطبقات الوسطى والفقيرة، يطالبون بتوحيد الإيمان مع العمل من أجل الارتقاء بحياتهم. ومثل بعض الواعظين المسيحيين الذين تحولوا لنجوم إعلام في الدين، يصل الدعاة المسلمون إلى مئات الملايين؛ حيث يملئون قاعات وملاعب ضخمة، وينشرون رسالاتهم على أقراص DVD، وفيديو وأوديو، وعلى الإذاعات والقنوات الفضائية والإنترنت.

ويقدم هؤلاء الدعاة ومنظماتهم بديلا لصورة رجال الدين التقليديين، والمساجد، والمفتين والفتاوى. وقد يدعو بعض العلماء البارزين إلى مركزية أكبر للسلطة الدينية، لكن تلك البدائل تمكن الدعاة المسلمين، مثلهم مثل الواعظين المسيحيين، من الانتقال إلى الجهة المعارضة، نحو اللامركزية في السلطة الدينية. فمعظمهم يوجهون رسائل مباشرة وبسيطة، تتناول بعض الوصايا حول المشكلات اليومية، كما ترتقي بروحية إسلامية عملية وصلبة، ونجاح في هذه الحياة والحياة القادمة. وينجذب جمهورهم إليهم، ليس لخطابهم الديني، بل لشخصياتهم وأسلوبهم ورسالاتهم المختلفة.

وأخيرًا، من أين نبدأ؟ وما هي القضايا الحيوية والمعوقات التي تواجه المسلمين وتؤثر على علاقة أمريكا وأوروبا بالعالم الإسلامي؟ وفي كلمته الافتتاحية، أبعد الرئيس أوباما نفسه عن السياسات الفاشلة لإدارة بوش، وأعرب عن رغبته في عودة مكانة أمريكا كدولة رائدة لا تضحي "بشرعيتنا"، ومبادئنا وقيمنا تحت ستار الحرب على الإرهاب. وبسبب إدراكه لجدية العلاقة، أعرب أوباما عن رغبته في استعادة " الاحترام نفسه والمشاركة التي كانت تتمتع بها أمريكا مع العالم الإسلامي منذ عشرين أو ثلاثين عامًا". وقد تحدث أوباما مباشرة إلى العالم الإسلامي، قائلاً: "إني أتوجه إلى العالم الإسلامي وأقول: نحن نسعى إلى إيجاد طريق جديد للمستقبل مبني على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل".

يناقش الفصل الرابع "أمريكا والعالم الإسلامي- بناء طريق جديد للمستقبل": تحديات الإسلاموفوبيا، والسياسات القومية والأجنبية الأمريكية الفاشلة، ودور المتشددين المسيحيين والصهاينة، بالإضافة إلى الإعلام، والتهديد المستمر من التطرف الديني والإرهاب. هل هناك حاجة إلى نموذج جديد للعلاقات الإسلامية الغربية؟ وكيف تستطيع إدارة أوباما بناء الصورة الأمريكية والنموذج، والتأثير في العالم الإسلامي؟

كيف يمكن أن يكون شكل أجندة الإصلاح؟:

وبالرغم من اختلاف توجهاتهم- كما سنرى- فهناك قاعدة عريضة من الزعماء الدينيين والمفكرين الإسلاميين قد اجتمعوا ووضعوا مسودة بيانات رئيسية ومشروعات لمواجهة تهديد التطرف الإسلامي وبناء قاعدة أقوى لعلاقات أفضل بين الإسلام والمسيحية، وبين المسلمين والغرب. وفي الوقت نفسه، جمعت المنظمات الدولية- ومن بينها الأمم المتحدة والمنتدى الاقتصادي العالمي- مجموعات من المنظمات غير الحكومية الدينية والسياسية والإعلامية في محاولة إلى تقوية والارتقاء بالعلاقات الإسلامية الغربية، وبناء ثقافة عالمية للتعددية من خلال الحوار الدولي والمشروعات والأنشطة المشتركة.

وفي النهاية، يتناول الفصل الرابع دور الدبلوماسية العامة في النموذج الجديد لبناء صورة أمريكا ودورها في العالم الإسلامي. ما هو أفضل ما يمكن أن تصل إليه الولايات المتحدة لجمهورها المستهدف، واستجابتها لمخاوف المتطرفين المحتملة؟ كيف سيكون شكل المنظور الجديد لحلفاء أمريكا من الجماعات الاستبدادية والإسلامية؟

* * *